الأنباء
الثلاثاء 20 سبتمبر 2011

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5976.7
بتغير قدره
-26.6
0.44%

ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليسجل 0,275 دينار

ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الاميركي امس ليسجل 0,275 دينار في حين انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 0,376 دينار مقارنة بأسعار أول من امس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني انخفض ليسجل 0,432 دينار، في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وانخفض سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري ليسجل 0,312 دينار. وتبحث اليونان عن سبل تحقيق شروط الحصول على خطة الانقاذ حيث ان حصول اليونان على خطة الانقاذ مرتبط بتحقيق الشروط التي تم طلبها من صندوق النقد الدولي وقادة الاتحاد الاوروبي.

الهيئة تملك القدرات لتدقيق البيانات المالية الفصلية لشركات الاستثمار؟

اقتصاديون لـ «الأنباء»: الحكم على رقابة «هيئة الأسواق» بعد التطبيق وقدرتها رهن بكفاءة موظفيها

علي الزبيد

سليمان السهلي

نجاة السويدي

الزبيد: التطبيق العملي سيكشف الكثير من الجوانب الواجب معالجتها كون البيانات المالية للشركات الاستثمارية كثيرة ومعقدة

أجمع عدد من مسؤولي الشركات الاستثمارية على ان تعميم بنك الكويت المركزي الأخير بفك التشابك الرقابي بين هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي أعطى الكثير من الارتياح حول تحديد الهوية الرقابية على الشركات وأعطى للشركات قدرة على التحرك في حدود أغراضها الراهنة، مستدركة ان الفصل يأتي بعد التأكد من قدرة هيئة أسواق المال على القيام بتلك المهام الرقابية.

وأشاروا في تحقيق أجرته «الأنباء» حول مدى قدرة هيئة أسواق المال على القيام بدورها الرقابي وتدقيق البيانات المالية الفصلية على الشركات الاستثمارية في المرحلة المقبلة الى ان الفترة الأولى قد تشهد عددا من المثالب لطبيعة البيانات المالية للشركات الاستثمارية والتي تحتاج لعدد كبير من الموظفين لمراجعة تلك البيانات وتدقيقها.

وأجمع المشاركون على ان هيئة الأسواق بتوقيع مذكرة التفاهم مع بنك الكويت المركزي جعلت الأمور تسير في نصابها الصحيح من حيث الوضوح الرقابي على أداء الشركات الاستثمارية والبنوك المحلية واللذين يعدان من أهم القطاعات العاملة في السوق، منوهين الى ان هيكل هيئة أسواق المال يجب الإسراع في استكماله حتى لا تحدث فجوات كبيرة في التوقيتات المطلوبة لإنجازها وبالشكل المطلوب. وفيما يلي التفاصيل:

بداية قال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الامتياز للاستثمار علي الزبيد ان الأداء الرقابي لهيئة أسواق المال هو أمر ايجابي باعتباره أوضح الكثير من الأمور أمام الشركات التي تعمل في الأوراق المالية بالدخول تحت المظلة الرقابية لهيئة اسواق المال، فيما يحتفظ البنك المركزي بمراقبة الجانب الائتماني لتلك الشركات وسلامته ومدى كفاية المخصصات.

واستدرك الزبيد ان التطبيق العملي سيكشف الكثير من الجوانب الواجب معالجتها باعتبار ان بيانات الشركات الاستثمارية كثيرة ومعقدة وتحتاج الى مدققين متخصصين في تدقيق تلك البيانات وبشكل يعزز من القدرات الخاصة لهيئة أسواق المال من ناحية ويعمل في الوقت نفسه على توفير الضوابط القادرة على الانتهاء من تلك البيانات في موعدها دون تأخير. وقال ان توقيع مذكرة التفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال لفك التشابك الرقابي بينهما هو امر ايجابي للغاية لأنه اوضح للشركات الاستثمارية العاملة في مجال الأوراق المالية الى اين تتوجه بياناتها المالية وكيفية التعامل معها بشكل سليم مما سيوفر الكثير من الوقت والمجهود.

التطبيق قبل الحكم على الأداء

وبدوره، أوضح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الساحل للتنمية والاستثمار سليمان السهلي ان انتقال الرقابة الى هيئة أسواق المال سيتم اختباره خلال الفترة المقبلة وهو أمر يشير الى ضرورة العمل على توفير رقابة على السوق.

واستدرك أنه لا يمكن الحكم على التجربة ومعرفة امكانية تطبيقها من عدمه الا اذا تم التطبيق ومعرفة أوجه القصور وعلاجها.

وعما إذا كان هناك عدم قدرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الشركات من قبل هيئة أسواق المال، قال السهلي ان توقيع مذكرة التفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال تعني قدرة هيئة أسواق المال على الرقابة واستعدادها للقيام بتلك الخطوة.

وبيّن ان التطبيق هو المعيار الوحيد لمعرفة مزايا وقصور انتقال الشركات الاستثمارية من رقابة البنك المركزي الى هيئة أسواق المال.

رقابة هيئة الأسواق «صائبة»

أما رئيسة مجلس ادارة الشركة العربية للاستثمار نجاة السويدي فرأت في القرار صوابا ويحتاج الى ايضاحات من قبل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال لتنظيم عملية البيانات المالية المرسلة وطريقة ارسالها وما البيانات المطلوبة في الميزانية. وارتأت ان الحالة التي توجد عليها الشركات الاستثمارية حاليا تحتاج الى التعامل بها بحذر في ضوء تداعيات الأزمة المالية والتي أثرت على كثير من الشركات في المرحلة الماضية وهو ما يجعل من دراسة حالات تلك الشركات أمرا مطلوبا وبشدة لمنع مزيد من التداعيات السلبية على أداء الشركات التي عانت كثيرا من غياب الرؤى الحكومية تجاه هذا القطاع الذي يعد العمود الفقري للأداء الاقتصادي.

● عمر راشد

المجلس أعلن عن انتهاء الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية بنجاح

«مفوضي أسواق المال»: واثقون بقدرة لجنة السوق على قيادة المرحلة المقبلة

أعلن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال عن انتهاء الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية من تطبيق القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، بنجاح بتاريخ 12 سبتمبر الجاري وذلك بفضل تضافر جهود الأشخاص المرخص لهم مع جهود هيئة أسواق المال. وأوضح المجلس في بيان صحافي ان أهم ما تضمنه القانون خلال الفترة الأولى الممتدة من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية ولمدة 6 أشهر هو تسوية أوضاع الوسطاء وصناديق الاستثمار وانتقال المهام الرقابية الى هيئة أسواق المال.

ولفت المجلس الى انه تقدمت كل شركات الوساطة بطلبات تسوية أوضاعها وفق القانون ولائحته التنفيذية، كما تقدمت شركات الاستثمار بطلبات تسوية أوضاع صناديق الاستثمار المدارة من قبلها في المهلة المحددة قانونا، مشيرا الى انه وبذلك يكون الأشخاص المرخص لهم قد التزموا أحكامه والمهلة القانونية الواردة فيه، وهم بذلك أثبتوا حرصهم الشديد على تحقيق رغبة صاحب السمو الأمير في إعادة الدور الريادي للكويت وجعلها مركزا ماليا وتجاريا عالميا، والتزامهم تطبيق أحكام القانون، وسعيهم الجاد لتنظيم نشاط الأوراق المالية. وبهذه المناسبة تقدم مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بالشكر الجزيل لكل الأشخاص المرخص لهم على تعاونهم التام مع الهيئة في تطبيق أحكام القانون، وشكر ايضا القائمين على إدارتها الذين أبدوا مهنية عالية في أداء مهامهم خلال المهلة التي حددها القانون، معربا عن أمله في أن يستمر هذا التعاون البناء في تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يحقق تطلعاتنا جميعا في سوق يتسم بالتنظيم والتنافسية والشفافية.

وأشارت هيئة مفوضي أسواق المال في بيانها الصحافي الى انه تم خلال هذه الفترة التنسيق مع الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية، حيث تم فك التشابك مع بنك الكويت المركزي وانتقال المهام الرقابية الى هيئة أسواق المال من خلال توقيع مذكرة التفاهم التي أعلن عنها في بيان مشترك خلال الأسبوع الماضي، والتي كانت ثمرة اجتماعات عمل استمرت لأشهر لتنظيم انتقال المهام الرقابية وتنسيق العمل بين الهيئة وبنك الكويت المركزي في مجال الرقابة المزدوجة على الأشخاص المرخص لهم وفق القانون، فإن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ينتهز هذه المناسبة لتكرار الشكر لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي ونائبه وجميع العاملين في البنك على ما أبدوه من تعاون مع الهيئة، ومهنية عالية في دراسة مجالات الرقابة وما قدموه من مقترحات في هذا المجال. وأشار المجلس الى انه تم في الفترة الاولى من تطبيق القانون أيضا انتقال المهام الرقابية من لجنة سوق الكويت للأوراق المالية الى هيئة أسواق المال وفق أحكام المادة 155 من القانون. وأعرب مجلس مفوضي هيئة أسواق المال عن تقدمه إلى وزير التجارة والصناعة رئيس لجنة السوق ولجميع أعضاء اللجنة الحاليين والسابقين، بالشكر الجزيل على ما قاموا به خلال السنوات الماضية على وجه العموم، وخلال الأشهر الـ 6 الماضية على وجه الخصوص من إدارة لمرفق بورصة الأوراق المالية، وعلى قيامهم بالمهام الرقابية التي أناطها بهم مرسوم تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية لسنة 1983، مشددا على انه على ثقة بأن لجنة السوق ستقود، كما كانت دائما، المرحلة المقبلة من الإشراف على التداول وتسوية أوضاع بورصة الأوراق المالية وفق أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، والى حين انتقال التشغيل الى الشركة الخاصة التي نص على إنشائها هذا القانون في المادة 33 منه. وإذ أكد مجلس مفوضي هيئة أسواق المال قيامه بالمهام التنظيمية والرقابية وفق أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، فقد أعرب عن أمله في استمرار هذه الروح الإيجابية في التعامل مع متطلبات القانون رقم 7 لسنة 2010 خلال الفترة المقبلة من مرحلة تسوية أوضاع الأشخاص المرخص لهم التي تنتهي في 12 مارس 2012، والتي ستكون ذات أهمية بالغة وأثر كبير في تحول السوق الكويتي إلى سوق منظم وفق معايير دولية.

..وشركات استثمارية تستفسر من «المركزي» عن الجهة المخولة بتسلّم بياناتها عن الربع الثالث في هيئة أسواق المال

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن شركات استثمارية خاطبت بنك الكويت المركزي بشكل شفهي عن آليات إرسال بياناتها المالية للربع الثالث إلى هيئة أسواق المال، لافتة الى أن الشركات سألت عن الجهة التي سوف يتم إرسال البيانات إليها في هيئة أسواق المال وكذلك معرفة بيانات العناصر التي يتكون منها بيانات الدخل المطلوب إرسالها.

وأشارت المصادر إلى أن هيئة أسواق المال بحاجة إلى عدد كبير من مدققي الحسابات لتدقيق الميزانيات بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب، متوقعة نقل مدققي حسابات البنك المركزي البالغ عددهم 40 مدققا لهيئة أسواق المال.

وكانت شركات استثمارية قد عقدت اجتماعات مع مستشاريها خلال اليومين الماضيين لمعرفة تأثير التعميم على أداء الشركات الاستثمارية والمتطلبات الواجب توافرها لإرسال البيانات والمشاكل التي قد تواجه تلك الشركات في الفترة المقبلة.

وقد تفاعلت الكثير من الشركات مع تعميم المركزي الأخير لها بالضوابط الخاصة بالإجراءات الرقابية عليها من حيث نقل الصلاحيات على الشركات التي لها أغراض في نشاط الأوراق المالية إلى هيئة أسواق المال، فيما انتقلت صلاحيات الإشراف على المحفظة الائتمانية للشركات إلى بنك الكويت المركزي.

● عمر راشد

الريس: وقف العمل بقرارات «هيئة الأسواق» سيمثل خطيئة اقتصادية

سعد الريس

القانون رقم 7 لسنة 2010 لم يحدد آلية وميعاداً لتعديل العضو المفوض لوضعه وفقاً لأحكام هذا القانون

قال عضو المنظمة العربية للعلوم القانونية والمتخصص بالقوانين التجارية وأسواق المال سعد الريس ان وقف العمل بالقرارات التي أصدرتها هيئة أسواق المال تطبيقا للقانون رقم 7 لسنة 2010، بعد خطيئة اقتصادية وكارثية من شأنها التأثير على مجريات البيئة التشريعية والاستقرار الذي دائما ما تحرص عليه التشريعات القانونية في دول العالم، مؤكدا أن الفكر القانوني ركز على مسألة استقرار البنية التشريعية وعدم العبث بها دون مسوغات ومبررات دقيقة.

وأشار الريس في تصريح صحافي على خلفية تردد أنباء حول النية لوقف العمل بقرارات هيئة أسواق المال، الى أن البورصات تعد من أهم هياكل المال في دول العالم ومن ثم فإن أي خطوة غير مدروسة من الناحيتين الاقتصادية والتشريعية ستكون عواقبها وخيمة على الاقتصاد الكويتي وتؤثر في التعاملات اليومية وأي قرار بوقف العمل بتلك القرارات سيفتح بابا واسعا لقضايا التعويضات التي ترفع ضد الدولة مما يشكل عبئا على المال العام ومقدرات الشعب.

وأضاف الريس قائلا: «لا أجد مبررا قانونيا قويا يدفع باتجاه وقف العمل بالقرارات التي استقرت وتكيفت معها غالبية أطراف العلاقة من الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية وغيرها من المتعاملين وكل ما يدور حاليا ما هو إلا خلاف فقهي وقانوني حول مسألة بطلان عضوية عدد من مفوضي هيئة أسواق المال ولا يجوز البناء على رأي أحادي، خاصة أن قانون الهيئة الجديد رقم 7 لسنة 2010 لم يحدد آلية وميعادا لتعديل العضو المفوض لوضعه وفقا لأحكام القانون الجديد وترك ذلك مفتوحا ليتناسب مع ظروف وأحوال كل عضو ومن ثم لا يمكن القبول بوقف جميع القرارات التي أصدرت بناء على ذلك وأن التهويل بكبر وعظم مخالفة المفوضين مبالغ فيه وستكون نتيجة وتبعات وقف العمل بقرارات هيئة أسواق المال أشد خطيئة في حق الاقتصاد الكويتي واستقرار بيئة الأعمال بل يعطي ذلك انطباعا لدى الجميع بعدم الجدية في المضي بتطوير سوق المال الكويتي ويدفع بالمستثمر الأجنبي إلى الخروج من السوق».

ولفت الريس الى أن هناك خلافا قانونيا حول مسألة بطلان قرارات الجهات الإشرافية والهيئات العامة وقد استقر جانب كبير من فقهاء القانون حول عدم بطلان تلك القرارات بناء على نظرية الموظف العام أو العمومي وبكل تأكيد الحكمة من ذلك التوجه واضحة وهدفه استقرار بيئة الأعمال ويدخل وضع مفوضي هيئة اسواق المال ضمن هذا الإطار لأن مفاهيم القانون الإداري استقرت في دول العالم على أن الشخص الذي يساهم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو احد أشخاص القانون العام عن طريق شغله بصفة دائمة منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق يعد موظفا حكوميا ويدخل في إطار مفهوم الموظف العمومي وكل ما صدر منه من قرارات ستكون حتما صالحه قانونا لأن الجميع تعامل معها بصفة الإلزام والتنفيذ.

وبيّن الريس انه إذا صحت الأخبار والأنباء المتداولة حول النية لوقف العمل بقرارات هيئة أسواق المال: «فإنني لا أعتقد مطلقا أن وزيرة التجارة بصفتها تمتلك إصدار قرار بوقف العمل بقرارات أصدرتها الهيئة لان دور الوزير إشرافي فقط ولا يمكن الاختصاص بمباشرة مثل تلك الصلاحيات لأن القانون الجديد حدد أنه تنشأ هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والمادة 4 منه حددت أن اختصاص إصدار اللوائح والقرارات يكون لمفوضية هيئة اسواق المال وليس للوزير أي دور في ذلك الأمر، ونحن بدورنا نتساءل اليوم: من سيتحمل تكلفة اتخاذ مثل تلك القرارات؟ بكل تأكيد تتحملها الدولة للأسف من خلال دفع تعويضات طائلة من ميزانيتها العامة إذا ما تم اللجوء إلى القضاء دون أن يتحمل مصدرها أي نوع من المسؤولية المدنية».

وأوضح قائلا: ان من الواضح أن هناك من يسعى لوأد قانون هيئة اسواق المال، مشيرا الى أن أطرافا ذات مصالح مختلفة اجتمعت على محاربة مثل هذا القانون منذ صدوره، خاصة أنه يمثل نقلة نوعية في تنظيم سوق المال ويضيق الخناق على أطراف مستفيدة من خلل الوضع السابق بعد أن كان ما ينظم البورصة قرارات لا ترقى إلى معايير الشفافية المطلوبة بأسواق المال.

وأكد الريس أن التباين في الرؤى حول القانون الخاص بهيئة أسواق المال يجب ألا يخرج عن إطار التباين العلمي والمنهجي والذي بالنهاية يخدم الاقتصاد الكويتي بشكل عام وبورصة الكويت بشكل خاص بل يجب ألا يكون صراعا من أجل فرض وجهات النظر الشخصية فقط، مشيرا الى «أننا سنشهد في الأيام القادمة حربا قوية يشنها أصحاب المصالح المختلفة ضد تطبيق القانون الجديد بحجج مختلفة بل وسيصطنعون المشاكل من أجل الحصول على تنازلات من الجهات المعنية خاصة مع انتهاء العد التنازلي لبعض المواعيد المقررة حيث انه يتوجب قانونا وفقا لباب الأحكام الانتقالية للقانون الجديد رقم 7 لسنة 2010 انتقال المهام الرقابية للجنة السوق لصالح مفوضية الهيئة وتسوية أوضاع الوسطاء».

ودعا الريس المعنيين للعمل من أجل تطبيق القانون الجديد وفقا للفهم السليم له وما ارتآه المشرع الكويتي وأن يتماشى معه وذلك احتراما لذلك القانون وأن نعمل من أجل الكويت، لاسيما أن تلك الفترة الانتقالية الحرجة تتطلب من كافة الجهات أطراف العلاقة أن تجتمع على خدمة المصالح العامة للدولة وأن تستقر البيئة المالية والاقتصادية المحلية، حيث ان سوق البورصة في كافة دول العالم تعتبر أحد أهم مراكز القوى المالية للدولة والتي تقاس بها منهجية الدولة في دعم الاستثمار وجذب رؤوس الأموال وغيرها، ولاشك أن سوق الكويت للأوراق المالية هي عصب الحياة المالية وقلب الاقتصاد الوطني النابض، فإن أي تأثير عليه سيتأثر به جميع ما في البلد سواء الشركات أو الأفراد وإن كان بدرجات مختلفة، وبالتالي فإن الشركات المدرجة في السوق ستتأثر بمستوى أكبر من الشركات غير المدرجة، ويجب على الحكومة أن تتدخل وتحل المشكلة بشكل جذري.

إقتراب إتمام صفقة «زين ـ السعودية» بنسبة 50٪

أكثر من 400 مليون دولار ضختها «زين» لتطوير شركتيها في العراق والسودان منذ بداية 2011

كشفت مصادر مسؤولة في مجموعة الاتصالات المنتقلة (زين) ان مجلس إدارة المجموعة اعتمد إستراتيجية جديدة للشركة يتم التركيز فيها على زيادة العمليات التشغيلية في جميع أسواقها، لاسيما التركيز على أسواق كل من الكويت والعراق والسودان. وقالت المصادر لـ «الأنباء» ان المجموعة ضخت استثمارات منذ بداية العام بأكثر من 400 مليون دولار لتطوير شبكة شركتيها في العراق والسودان. وأكدت المصادر على ان المؤشرات تشير الى نجاح خطة مجلس الإدارة في زيادة النمو بالإيرادات العامة في هذه الأسواق، ومن ثم فإن هناك مؤشرات جيدة ستجنيها المجموعة من الاستثمارات التي تم ضخها في هذه الأسواق، كما ان فرص النمو في المنطقة الشمالية في السوق العراقي كبيرة، مقابل منافسة الشركة على حصة سوقية في السوق العراقي تقدر نسبتها بأكثر من 60٪. وأشارت الى ان الشركة استثمرت 200 مليون دولار في اعمال التوسع في السوق العراقي بالمنطقة الشمالية التي تتوافر فيها اعلى معدلات الأمن، بالإضافة الى وجود معظم الشركات العالمية، والتي تستهدفها الشركة كعملاء.

ولفتت المصادر الى انه أمام السوق السوداني فرص نمو كبيرة، لاسيما ان نسبة الإشغال هناك تبقى في حدود 40٪ وهو ما يجعل الشركة تعمل للاستفادة من حصة سوقية كبيرة.

وحول ما يثار من حديث عن إمكانية إتمام صفقة بيع «زين ـ السعودية»، قالت المصادر ان احتمالات الإتمام من عدمه رغم الصعوبات الكبيرة التي تصدم بها الصفقة نحو 50٪، مؤكدة على ان هناك جهودا كبيرة تبذل من اجل اتمام الصفقة. وقالت ان المجموعة ماضية في تنفيذ إستراتيجيتها من حيث تقليص المصاريف والنفقات، حيث قامت منذ الجمعية العمومية الأخيرة بإنهاء خدمات نحو 250 موظفا وان هناك 100 موظف آخرين سيتم انهاء خدماتهم خلال الفترة المقبلة.

وتوقعت المصادر ان تحقق الشركة متوسط ربحية جيدة بنهاية العام، لافتا الى ان ارباح العام الماضي كانت استثنائية، وان مجلس الإدارة يركز على زيادة العمليات التشغيلية من اجل المحافظة على اكبر ربحية ممكنة للمساهمين.

واشارت الى ان المجموعة قد تتحمل خسائر محدودة ناتجة عن التذبذب الكبير في اسعار العملات العالمية خلال العام الحالي.

● أحمد يوسف

..والشركة تطلق حملة مكالمات ورسائل محلية بلا حدود على كافة الشبكات النقالة والأرضية

أزاحت «زين» الستار عن أحدث حملاتها لخطوط الدفع المسبق «إيزي»، بإطلاقها حملة «مكالمات ورسائل محلية بلا حدود»، والتي ستسمح لكافة عملاء خطوط الـ«إيزي» بإمكانية التحدث وإرسال الرسائل النصية لكل الشبكات الأخرى بلا حدود.

وذكرت الشركة أن أكبر تجمع لخطوط الدفع المسبق في الكويت «عملاء الإيزي» بإمكانهم الآن إجراء مكالمات بلا توقف وبلا حدود على كافة الشبكات الأرضية والنقالة، مشيرة إلى أن هذه الحملة تأتي ضمن سلسلة الحملات التي كانت أطلقتها قبل فترة وهي حملة «ايزي بلا حدود»، و«رسائل بلا حدود». وأوضحت «زين» في بيان صحافي أنها ستطلق هذه الحملة الأولى من نوعها من خلال باقتين، حيث تتيح للعميل إمكانية الاختيار بينهما، وذلك حسب احتياجاته، مبينة أن الباقة الأولى تشمل المكالمات والرسائل المحلية معا، فيما تقتصر الباقة الثانية على المكالمات المحلية فقط. وذكرت الشركة أن تدشين هذه الحملة يؤكد حرص شركة زين على الاستمرار في تجديد علاقتها مع عملائها من أصحاب خطوط الدفع المسبق بالطريقة التي يطمحون إليها، مشيرة إلى أن إطلاقها يعزز من الاهتمام الكبير بهذه الشريحة الكبيرة. يذكر أن الراغبين في الاشتراك في باقة المكالمات والرسائل المحلية عليهم أن يقوموا بإرسال رسالة نصية على الرقم «999» تحتوي على حرف (F) او (ف)، وحينها سوف يتمتع العميل بمكالمات ورسائل محلية بلا حدود على مدار اليوم للمشترك بقيمة 3 دنانير، وعلى مدار الأسبوع للمشترك بقيمة 15 دينارا وعلى مدار الشهر للمشترك بقيمة 52 دينارا، وفي الباقة الثانية والخاصة بالتمتع بمكالمات فقط بلا حدود، فعلى العميل أن يقوم بإرسال رسالة نصية على الرقم (999) تحتوي على حرف (L) او (ل) بقيمة 2 دينار على مدار اليوم، 12 دينارا على مدار الاسبوع أو 42 دينارا على مدار الشهر. وأفادت الشركة بأنها ومن خلال هذه الحملة ترسخ علاقتها المتميزة مع عملائها، والتي تحرص على بث المزيد من الثقة من فترة إلى أخرى، مشيرة إلى أنها تكثف من جهودها باستمرار إلى توفير كل ما يقدم قيمة مضافة لعملائها وهذه الحملة هي واحدة من سلسلة حملاتها في هذا الاتجاه.

بوستر الحملة